

المنتدى الدولي للهجرة والتنمية، الامارات، 2020

مذكرة مواضيعية رقم (3) إستثمار التكنولوجيا الحديثة لتمكين العمال المهاجرين

الباحث الرئيسي: السيد جبريل فال

من المرجح أن يزداد استخدام المنصات التكنولوجية والهواتف والأجهزة المحمولة ويتم التوسع في استخدامها لإدارة عمليات الهجرة، حيث أن لهذه الأنظمة القدرة على تحسين أساليب معالجة البيانات وزيادة مستوى دقتها وتعزيز مرونة وكفاءة إدارة البيانات بشكل عام. فضلا عن انها قد توفر فرصا لتقليل التكلفة النقدية في بعض الحالات. علاوة على ذلك، تزيد الابتكارات المستمرة والأنشطة التسويقية واسعة الانتشار التي تمارسها كل من الشركات الحديثة في مجال التكنولوجيا وكذا العريقة التي تتولي قيادة هذه الصناعة من الشركات المتعددة الجنسيات، من إنتشار هذه المنصات في جميع أنحاء العالم. لذا، فمن الضروري أن يكون لصانعي السياسات والاختصاصيين المعنيين بقضايا الهجرة دورا في تطوير وتطبيق هذه التكنولوجيا الجديدة، من أجل السعي لتحقيق نتائج إيجابية وعادلة للمهاجرين وجميع الاطراف ذات العلاقة.

من المتوقع أيضا، أن تزيد جائحة كوفيد-19 من سرعة إبتكار وتبني التقنيات الجديدة، ليس فقط في مجال الهجرة ولكن في قطاعات أخرى عديدة. حي يستلزم القصور والآثار السلبية التي ترتبت على تطبيق الاجراءات الصحية الاحترازية بمنع التجمعات وفرض الحفاظ على التباعد الجسدي بين البشر إدخال بعض التعديلات. حيث توفر تكنولوجيا الفحص عن بُعد لصحة الوثائق، وتقنيات التعرف على بصمة العين (Iris) والتحقق من الوجه (Facial recognition) لأغراض إثبات الهوية خيارات وحلول واعدة للتحديات الجديدة التي تواجه إدارة الهجرة من عدة جوانب. فضلا عن ذلك فقد دفع الوباء العديد من القطاعات والمهنيين للقيام بعملهم عن بعد بالاعتماد على التكنولوجيا مما ساهم في زيادة الاعتياد على استخدام التكنولوجيا وقبولها والسعي لاستخدامها.

وبالإشارة الى الأسئلة الإرشادية الواردة أدناه بشأن كيفية الاستفادة من التقنيات الجديدة لتمكين المهاجرين وصانعي السياسات والمهنيين وجميع الأطراف ذات العلاقة، فإن الجميع مدعوين للنظر في جملة أمور من بينها ما يلي:

- الأمور الإيجابية التي يرغبون في أن يتم اعتمادها وتحقيقها على أرض الواقع.
- المسائل السلبية التي ينبغي الحد من انتشارها.
- الأنشطة والممارسات القابلة للتطبيق والمرغوبة من قبل المهاجرين وجميع الاطراف ذات العلاقة.
- الأنشطة والمشروعات والبرامج القائمة على أساس الشراكات المتنوعة عبر مختلف القطاعات .
- تمكين المهاجرين من الوصول إلى المعلومات والخدمات من خلال قنوات تلي وتستهدف متطلباتهم الشخصية بالاعتماد على التكنولوجيا.

أسئلة استرشادية بشأن "الاستفادة من التكنولوجيا لتمكين المهاجرين"

1. أمثلة على منصات تكنولوجية ذات صلة بالهجرة:

هل يمكنك أن تقدم لنا أمثلة عن الأنظمة والبرامج التي يتم استخدامها حالياً أو هناك خطة لاستخدامها في المستقبل -سواء من قبل الجهات الحكومية أو غير الحكومية- والتي يتم تشغيلها عبر الإنترنت أو الهواتف المحمولة أو تقنية التعاملات الرقمية (البلوك تشين) أو الذكاء الاصطناعي، أو أيًا من التطبيقات الأخرى من التكنولوجيا الجديدة، لمساعدة ودعم المهاجرين أو هؤلاء الذين يعتزمون الهجرة خلال رحلة الهجرة والتوظيف وإرسال التحويلات المالية وإدارة مكتسباتهم الاجتماعية والمالية من الهجرة؟

يتم حالياً استخدام جوازات السفر ذات البصمة الالكترونية المقروءة آلياً في جميع أنحاء العالم، وهو ما يقدم مثلاً على كيفية استخدام المنصات التكنولوجية على المستوى العالمي في كل مرحلة من مراحل الهجرة الدولية. على غرار ما تم تطبيقه بشأن جوازات السفر يمكن بسهولة وضع معايير موحدة لتأشيرات الدخول ووثائق الإقامة وتصاريح العمل، حيث تتيح تقنية (البلوك تشين) إمكانية تسجيل كافة المعاملات من خلال آلية آمنة، شفافة وغير مكلفة. كما يمكن للعديد من الأطراف التحقق من مدى صحتها. مما يجعل ذات الأمر قابلاً للتطبيق بحيث تتمكن من الاحتفاظ بسجلات موثوقة ومحدثة لتتضمن مجموعة واسعة من المعلومات المتعلقة بالمهاجرين، التي يمكن للراغبين البحث خلالها الكترونياً، بما في ذلك: المؤهلات العلمية والتدريب؛ الأجور والرواتب؛ الضرائب والضمان الاجتماعي والاستقطاعات الأخرى. ليتم الوصول إلى تلك السجلات والتحقق منها عن بُعد، بغض النظر عن الموقع. يمكن كذلك لهذه المنصات أن تساعد بشكل كبير خاصة فيما الممارسات التي مازالت قيد التطوير مثل دفع المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الاجتماعية الأخرى للعائدين. تطوير مثل هذه الأنظمة والبرامج يحتاج إلى مشاركة عدة جهات بالإضافة إلى الحكومات، فمؤسسات مثل منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، ومجموعة العمل المعنية بالمالية (FATF) يمكن أن يكون لها دور في هذا الإطار.

في ظل هذا التواجد المكثف للتكنولوجيا الجديدة القائمة على البيانات، فإن بذل العناية اللازمة لتوفير الحماية من التمييز الذي قد يكون متأصلاً في تصميم هذه التكنولوجيا، يعتبر أمراً ضرورياً. سواء كان ذلك في شكل انحياز على أساس الجنس أو العرق أو الجنسية إلخ. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا قد تبدو كمجرد تطبيق تكنولوجي محايد، إلا أنها يمكن أن تخفي في ثناياها عوامل تعزز الانحياز، يجب كذلك ألا يتم إخضاع المنصات التكنولوجية المعنية بالهجرة لسيطرة عدد محدود من مقدمي الخدمات ليتمكنوا من فرض ممارسات تمييزية تمكنهم من استغلال المهاجرين مالياً. علماً بأن هناك بعض الحكومات التي تطبق هذه الممارسة السلبية بالفعل من خلال استخدامها لمنصات تكنولوجية تفرض رسوم باهظة ومحظوره على تقديم الطلبات وعلى إصدار التصاريح والتأشيرات سواء كان ذلك بشكل مباشر أو من خلال الاستعانة بأطراف خارجية.

2. تحسين مشاركة البيانات ومعالجتها إلى أقصى قدر ممكن:

إلى أي مدى يمكن لمختلف المنصات التكنولوجية المعنية بالهجرة أن تعمل بشكل تكاملي يساعد على تيسير تبادلها للبيانات، بما يحسن مشاركة البيانات ومعالجتها إلى أقصى قدر ممكن، وفي ذات الوقت يضمن الالتزام بالقوانين واللوائح المعنية بحماية البيانات في نطاق السلطة القضائية لكل دولة؟ ما الذي يجب فعله وما الذي لا يجب فعله، ما هي بروتوكولات التشغيل التي يجب اعتمادها عند تطوير وإدارة منصات التكنولوجيا المتعلقة بالهجرة؟

من الضروري أن يكون هناك توافق ما بين المنصات التكنولوجية المعنية بالهجرة العالمية، بمعنى أن تستند تلك المنصات إلى معايير مشتركة، شفافة وموثوقة. ويمكن في هذا الصدد الاعتماد على المنظمة الدولية للمعايير (ISO) وغيرها لتأسيس شراكات مع الحكومات وصولاً إلى صياغات أو نماذج أوبروتوكولات ومعاهدات دولية يتم الاتفاق عليها بمساهمة من المهاجرين أنفسهم والمنظمات المعنية برفاهة العمال وحقوق الإنسان. حيث يمكن لهذه المعايير أن تحدد من الفجوات والتفاوتات القائمة بين البلدان، وتيسر مشاركة وتبادل البيانات الموثقة ما بين السلطات المعنية بالهجرة وأصحاب العمل والنقابات العمالية والبلديات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

على مستوى التعاون الثنائي، توجد بعض النماذج للمنصات الإلكترونية المعنية بمشاركة معلومات الهجرة، على سبيل المثال منصة (eMigrate) بين جمهورية الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة.¹ وهي المنصة التي يمكن تطوير وظائفها ومجالات استخدامها، إضافة إلى توسيع نطاق عملها لتشمل مجموعات إضافية من البلدان، بدلاً من قصرها على الاستخدام الثنائي.

فيما يتعلق بالدقة والأمان والخصوصية، فيجب أن تكون في مقدمة الأولويات عند مشاركة البيانات. تتيح التكنولوجيا الجديدة إجراء عمليات التحقق على عدة مستويات بما في ذلك جوانب الأمن والخصوصية. وتتطلب مشاركة الهوية والمعلومات الشخصية السرية الأخرى ضمان توفر أعلى المعايير المنصوص عليها في البروتوكولات ذات العلاقة. وقد تتطلب كذلك موافقة صريحة من الشخص المعني. ومع ذلك، يمكن مشاركة البيانات غير الشخصية مع المهاجرين المعنيين والمجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات العلاقة دون قلق، إذا ما تم مراعاة البروتوكولات المتفق عليها والمعايير الأخلاقية ذات الصلة.

يجب ألا يتم استخدام المنصات المعنية بإستخراج وجمع البيانات لأغراض تتجاوز الإطار الرئيسي الذي تم جمع البيانات لتحقيقه. تسمح التكنولوجيا الجديدة بتعزيز حماية الهوية والبيانات الشخصية ضد السرقة، التزييف، وعمليات الاختراق الداخلية والخارجية للبيانات. لذا يجب أن يتم تحديد مجموعة شاملة من الإجراءات التي تضمن لأنشطة تلك المنصات الاستقلالية والامتثال للقانون، الإبلاغ عن أي اختراق أمني، إضافة إلى التحسين المستمر.

¹ Information on 'eMigrate' recruitment and emigration platform (UAE and India):

<http://abudhabidialogue.org/sites/default/files/document>

library/The%20Use%20of%20Technology%20in%20Managing%20the%20Recruitment%20and%20Deployment%20of%20Workers_0.pdf

3. كيفية تعزيز الثقة في البيانات وتسهيل الوصول إليها واستخدامها:

ما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها كي نتمكن من التمييز ما بين المنصات التكنولوجية المعنية بتوفير معلومات ذات علاقة بالهجرة وتلك التي تسعى لجمع معلومات شخصية وسرية من المهاجرين الفعليين والمحتملين؟ ما هي الإجراءات والبروتوكولات الواجب اعتمادها لتعزيز ثقة المهاجرين من ذوي الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية المتباينة في هذه المنصات وتيسير وصولهم واستخدامهم لها؟

من الضروري بالنسبة لجميع المنصات التكنولوجية المعنية بالهجرة والمواقع والتطبيقات الالكترونية، أولاً أن تتمكن من الوصول إلى المهاجرين الفعليين والمحتملين. حيث تعتمد الشركات التي تمارس نشاطها عبر الإنترنت وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، على الذكاء الاصطناعي والقدرة الذاتية للأنظمة والأجهزة على التحسن والتطور التلقائي (Machine Learning) لاستهداف مستخدميها من الأفراد وتطوير أساليب إعلان تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والاهتمامات الشخصية لكل فرد. مثل هذه التكنولوجيات تعتبر ضرورية عند معالجة وصول العمال إلى محتويات المنصات الالكترونية المعنية بالهجرة.

يشهد استخدام الهواتف الذكية زيادة ملحوظة، ويعتبر المهاجرون من أكثر الفئات استخداماً للهواتف الذكية، بل أنهم أحياناً ما يعتمدون بشكل كامل على هواتفهم المحمولة للعمل، والسفر، والتحويلات المالية وما إلى ذلك. تتضمن التكنولوجيات الجديدة الموجودة بالفعل في الأسواق خيارات عدة للهواتف الذكية، حيث يمكن تحميل الخدمات الذكية الأساسية على المصنقات الالكترونية الذكية ليتم تثبيتها على الشريحة الذكية داخل الهاتف (بطاقة SIM)، واستخدامها من خلال أي هاتف محمول بدائي أو بسيط. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل الاستخدام الفعال للمنصات التكنولوجية، يجب أن يكون المحتوى الذي تقدمه حديثاً، عملياً ومفيداً بالنسبة للمهاجرين، كما يجب ان يرتبط بشكل ما بالأهداف المتباينة لهجرتهم. تسمح التقنية الجديدة كذلك باستخدام عدة خيارات للغة والترجمة، ومن المهم أن يكون المحتوى محدود الحجم لا يعتمد في تطويره فقط على النص المكتوب بل يتم استخدام تقنيات الصوت والفيديو.

لبناء الثقة والحفاظ عليها، خاصة بالنسبة للمنصات المعنية بجمع البيانات، من الضروري ان يتم توفيق عدة خيارات لأمن المعلومات وعلى عدة مستويات بما في ذلك كلمات المرور، تمييز بصمة العين والتعرف على الوجه أو الصوت وغيرها من الابتكارات المتنوعة. للوصول إلى أموالهم وإدارتها يستخدم العمال المهاجرون أنظمة الدفع الالكتروني عن طريق الهاتف المحمول، والتطبيقات المالية والبنكية الالكترونية (Fintech) وغيرها من الأنظمة، وبالتالي فإن لديهم قدر كبير من الإلمام بهذه التكنولوجيات الجديدة. على الجانب الآخر تعقد الحكومات شراكة مع شركات التكنولوجيا لإعداد برامج يمكن الثقة بها لتمكين المسافرين من إنجاز اجراءات سفرهم بصورة سريعة، حيث تقوم هذه البرامج بالتحقق من هوية الاشخاص بصورة آلية، والتعرف على بصماتهم، إنهاء إجراءات فحص جوازات السفر، وإجراءات الصعود على متن الطائرة، والفحوصات الأمنية الأخرى. في دولة الإمارات العربية المتحدة، ترغب مطارات دبي توسيع نطاق ذلك ليشمل جميع المسافرين. وقد قاموا بالفعل

بتجربة نظام يمر من خلاله الركاب الذين تم فحصهم مسبقاً عبر المطار وصولاً إلى الصعود على متن الطائرة، مباشرة دون الحاجة لإظهار جوازات السفر أو بطاقات الصعود إلى الطائرة².

تحتاج المنصات التقنية إلى إجراء عمليات وتطبيق إجراءات فحص مستمرة للقضاء على أو الحد من الاستغلال الشرس الذي تسعى إليه بعض المواقع والمنصات وغيرها من التطبيقات الوهمية ذات الممارسات الاحتيالية الانتهازية. لذا يجب أن تتضمن الممارسات الخاصة بضمان أمن المعلومات على المنصات الالكترونية المعنية بالهجرة إجراءات لحماية البيانات الداخلية والحد من فرص سرقتها ورصد أي انتهاكات داخلية أو عمليات اختراق خارجية والإبلاغ عنها. بما في ذلك حماية خصوصية مستخدمي المنصة وزائريها.

4. خفض تكاليف الاستقطاب والتوظيف والتحويلات المالية:

بعيداً عن المقارنة ما بين المواقع والمنصات والتطبيقات الالكترونية التي تم تطويرها خلال الخمسة عشر عاماً الماضية ، كيف يمكن للقطاع العام غير الهادف للربح والقطاع غير الحكومي استخدام التقنيات الجديدة والمنصات مفتوحة المصدر (*Open Source Platforms*) على وجه الخصوص للحد من تكاليف إستقطاب وتوظيف المهاجرين والتحويلات المالية؟

يمكن أن تساعد مواقع الدخول أو البوابات الشبكية (Portal or gateway websites)، التي تديرها منظمات مستقلة ذات مصداقية، في تقليل تكاليف التوظيف. كما يمكن لهذه المنصات استخدام الذكاء الاصطناعي للبحث عن عروض وفرص العمل المتاحة في دول الاستقبال وتجميعها والتحقق منها من خلال مصادر أولية وثانوية واسعة النطاق. حيث يعتبر الذكاء الاصطناعي مكملًا وليس بديلاً عن أساليب البحث والشراكات الأخرى ذات العلاقة بالاستقطاب والتوظيف.

في الواقع العملي، يمكن لهذه البوابات الشبكية (portals) أن تركز أنشطتها على ممر واحد أو مجموعة من ممرات هجرة العمالة. يمكن أن تساعد التكنولوجيا الجديدة في بناء سجل يتم تحديثه وفحصه باستمرار لأصحاب العمل ووكالات التوظيف القائمة في نطاق الممرات المختارة من الذين تم التحقق من مصداقيتهم والذين يعملون وفق البروتوكولات الدولية المعتمدة من قبل منظمة العمل الدولية وغيرها. وبالمثل، يمكن تحديد وكالات التوظيف الزائفة أو المشبوهة التي لها ممارسات غير أخلاقية. كما يمكن تضمين تلك البوابات الشبكية آليات للكشف عن المخالفات والممارسات السلبية وتقديم وقبول الشكاوي والتظلمات، حفاظاً على مصداقيتها ولكي تكون جديرة بثقة المتعاملين .

يمكن تطوير وتحسين المنصات التكنولوجية المعنية بالتوظيف والاختيار (والتي عادة ما يلجأ إليها المهنيين من ذوي المهارات العالية) ليتم استخدامها لتوظيف جميع فئات العمال المهاجرين. حيث تمكن هذه المنصات

² Gulf News report on 16 October 2019: <https://gulfnews.com/uae/transport/new-biometric-system-at-dubai-airport-no-passport-or-boarding-pass-needed-1.66949849>

مستخدميها من إجراء المقابلات باستخدام تقنية الفيديو، التدريب عن بُعد، التوجيه باستخدام تقنيات الفيديو والواقع الافتراضي (VR)، ومحاكاة مهام العمل، إضافة إلى كافة أنشطة التقييم التفاعلية.

فيما يتعلق بتخفيض تكلفة التحويلات المالية، يمكن أن تكون التكنولوجيا الجديدة مفيدة في مجالين محددين بشكل خاص، أولاً تقليل الكلفة التشغيلية، ثانياً توفير بيانات قارنة دقيقة لتكاليف مختلف مؤسسات التحويل.

يتقاضى العديد من مقدمي خدمات تحويل الأموال (MTOs) عبر المنصات التكنولوجية للتحويلات المالية أو برامج الدفع عن طريق الهواتف المحمولة، رسوم تحويلات والتي غالباً ما تساوي أو تقل عن نسبة الـ (3%) المستهدفة من ضمن أهداف التنمية المستدامة (SDG). ومن المرجح أن يؤدي استخدام تقنية (البلوك تشين) والمحافظ الإلكترونية على نطاق واسع إلى الحد من تكلفة التحويلات بشكل كبير. بعد ذلك يمكن لمقدمي خدمات تحويل الأموال السعي إلى تحقيق أرباحهم من خلال الابتكار، وتقديم الخدمات ذات القيمة المضافة والخدمات الأخرى الملحقمة بتحويل الأموال بدلاً من الاكتفاء بتحويل الأموال.

الذكاء الاصطناعي، يمكن استخدامه كذلك لإجراء مقارنات تفصيلية لتكلفة التحويلات، ليس فقط على أساس رسوم التحويل ولكن على أساس الأرباح والعوائد وأسعار صرف العملات الأجنبية. إضافة إلى الفوائد التي تتحصل عليها مكاتب تحويل الأموال على القيمة الإجمالية للأموال المحولة المحتفظ بها لدى البنوك.

مرة أخرى، يكمل الذكاء الاصطناعي المنهجيات الأخرى للبحث العلمي مثل المنهجيات المتبعة لتقييم المنتجات من خلال آلية المتسوق السري سواء كان ذلك اعتماداً على تقييم عينات من المنتج (Sample-based mystery shopping) أو اعتماداً على آراء المتسوقين (Regular-based mystery shopping). تستخدم مؤسسات تحويل الأموال في الوقت الحالي منصات ووسائط التواصل الاجتماعي لتطوير إعلانات وبرامج ترويجية تستهدف وتراعي الاحتياجات الشخصية لعملائها من محوّل الأموال الحاليين والمستقبليين، سواء كانت تلك الخدمات تتعلق بتحويل الأموال أو غيرها من الخدمات الأخرى ذات الصلة. مثل هذه التكنولوجيا يمكن أن تستخدمها المنظمات والمؤسسات المستقلة ذات المصداقية مثل البنك الدولي لتوفير محوّل الأموال الفعليين والمحتملين وكافة الأطراف ذات العلاقة، مقارنة حديثة تفصيلية لتكلفة التحويلات.

تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية:

كيف يمكن استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي لتجميع وتصنيف المصادر المتنوعة للبيانات والخدمات والمزج بينها لتمكين المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني في الدولة من الحصول عن بعد، على خدمات قانونية وصحية دقيقة بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية الأخرى مثل الرعاية الاجتماعية؟ كيف يمكن مواءمة هذا المزيج من الخدمات مع السياق المحلي والوطني والإقليمي، وفي ذات الوقت تيسير وصول المهاجرين اللذين قد يعانون من الأمية أو بعض القيود اللغوية، إلى هذه الخدمات؟

كما هو الحال مع خدمات التوظيف والتحويلات المالية، توفر التكنولوجيا الجديدة وسائل محدودة التكلفة نسبياً للبحث والتحقق وتصنيف وتوفير المعلومات والرسائل والبيانات الضرورية ذات الصلة تحديداً

للمجموعات المستهدفة من العمال المهاجرين والمنظمات المعنية بدعم وتمكين المهاجرين. تعد التكنولوجيا عامل تمكين قوي، بينما يعتمد الاستخدام الجيد لها والاستفادة منها إلى حد كبير على مدى جودة المحتوى ومدى جودة الخدمة المقدمة للمهاجرين. وهو أمر يحتاج إلى إيجاد شركاء جدد ويدعو كذلك إلى تأسيس شركات جديدة يتم تعزيزها بالتكنولوجيا الحديثة. على سبيل المثال، وفي إطار من التكامل مع أنشطة مؤسسات المجتمع المدني والوكالات المتخصصة، تقدم العديد من مكاتب المحاماة في دول الاستقبال إستشارات قانونية مجانية للمهاجرين. تتيح التكنولوجيا الجديدة عرض وتقديم هذه الخدمات على نحو يتفق تماما مع احتياجات المهاجرين، مع مراعاة كافة التفاصيل مثل طبيعة الاستفسار المقدم، الموعد الذي سيكون مزود الخدمة متاحا خلاله، ولغة المهاجر، وما إلى ذلك. يزيد كذلك من تنوع الخيارات التي يمكن أن تتيحها التكنولوجيا الجديدة لدعم المهاجرين، موافقة العديد من المؤسسات على قبول ومناقشة وتقديم الاستشارات القانونية عبر تقنية الفيديو باستخدام شبكة المعلومات (بما في ذلك جلسات الاستماع في المحاكم وأمام السلطات القضائية).

تقديم الخدمات الطبية عن بعد هو أحد المجالات الواعدة. غالبًا ما تكون قدرة المهاجرين للوصول إلى الخدمات الطبية محدودة، إما بسبب التكاليف، أو لقيود تتعلق بالتأشيرات، أو بسبب نقص المعلومات لديهم، أو لضيق الوقت بسبب ساعات العمل وما إلى ذلك. وبالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين والنازحين يمثل الخوف من الاعتقال أو أي ممارسات أخرى قد تتخذها بحقهم السلطات المعنية، عائقا أساسيا في الوصول إلى القنوات الرسمية لتقديم الخدمات الصحية. في هذا الإطار يمكن للبوابات الشبكية للمهاجرين (Portals) ذات المصدقية أن تكون ذات فائدة عظيمة للمهاجرين أنفسهم، وللمنظومة الصحية بشكل عام من خلال إحالة الحالات التي تستدعي إستشارة أخصائيين طبيين، وتقديم خدمات الإستشارات الطبية عن بُعد بغض النظر عن مكان تواجد العمال. هذه التكنولوجيا موجودة بالفعل، ويمكن تطويرها وتحسينها للتصدي لقضايا اجتماعية - طبية محددة تتعلق بالهجرة مثل عدم وجود السجلات الطبية والعوائق المتعلقة باللغة وما إلى ذلك.

يتطلب الوصول إلى الخدمات القانونية والطبية وخدمات الرعاية الشخصية تطبيق مستوى عالٍ من السرية والخصوصية وأمن المعلومات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الخيارات المتميزة التي تيسرها التكنولوجيا الجديدة لحماية أمن وخصوصية المعلومات بما في ذلك استخدام بصمة العين والصوت وتكنولوجيا التعرف على الوجه (Facial recognition). علاوة على ذلك، يمكن أيضًا استخدام الهواتف والأجهزة المحمولة لتيسير الوصول إلى الخدمات الطبية عن بُعد، كما يمكن استخدامها للتحقق من الشخصية وجميع الإجراءات الأخرى للإثبات. وهو أمر شديد الأهمية، خاصة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء والنازحين الذين قد لا يكون لديهم جواز سفر أو أي وثيقة هوية وطنية أخرى.